اقتصاد

المغرب: رهان على كسر ركود العقارات

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يُنتظر أن يخرج قطاع البناء والأشغال العمومية في المغرب من حالة الركود التي دخل فيها العام الماضي، حيث يراهن المستثمرون على التحفيزات التي وفّرتها الحكومة، وإن كانوا يعولون على خفض فوائد القروض التي تطبّقها المصارف.

وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط، أن ينمو قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 5,1 في المائة العام الجاري، بعد نمو سالب في العام الماضي، حيث إن انتعاشه سيتحقق بفعل مشاريع البنيات التحتية التي تقوم بها الدولة. وتترقب أن يستفيد قطاع البناء، بدوره، من عودة الطلب نتيجة التحفيزات التي وفّرتها الحكومة عبر قانون مالية العام الحالي. هذا ما يدفع مراقبين إلى توقع انتعاش للمبيعات في النصف الثاني من العام الجاري. وذهبت المندوبية السامية للتخطيط، إلى أن قطاع البناء والأشغال العمومية، سجل انخفاضا في قيمته المضافة بنسبة 9,8 في المائة في العام الماضي، بعد ارتفاع في حدود 1,7 في المائة في العام الذي قبله. وأفضت التدابير التي فرضتها الجائحة، بما كان لها من تأثير على الاقتصاد، إلى توقف أوراش البناء وانخفاض مبيعات المساكن وتعثر استثمارات المنعشين العقاريين.

وكانت الحكومة اتخذت من أجل إنعاش القطاع تدابير تهم تأجيل سداد القروض وإلغاء نظام السعر المرجعي، بالإضافة إلى تقليص حقوق التسجيل الخاصة بالمساكن والأراضي الموجهة للبناء بنسبة 50 في المائة. حدث ذلك بعد تعديل قانون مالية العام الماضي، في الصفقات التي لا تتجاوز قيمتها 250 ألف دولار، قبل أن ترفعها إلى 400 ألف درهم في العام الحالي.

ويشير المحلل الاقتصادي والخبير في قطاع العقارات، إدريس الفينا، إلى أن البيانات خلال العام الماضي تُبرز أن قطاع البناء تضرر من الجائحة بنسبة 10,1 في المائة، كما يتجلى ذلك من انخفاض استهلاك الإسمنت، حيث إن القطاع يعرف مثل هذه الوضعية في الثلاثة عقود الأخيرة. ويرجح الفينا أن يكون البناء قد شهد تراجعا في استثماراته بحوالي 1,5 مليار دولار، مضيفا أن الوضعية الأخيرة قد تكون أفضت إلى فقدان 50 ألف فرصة عمل في العام الماضي. ويتصور أنه يتوجب تحفيز للاستثمارات الخاصة من أجل إنعاش قطاع يبقى رهينا للاستثمارات التي تنجزها الدولة في البنيات التحية والتجهيزات العمومية وإنعاش قطاع بناء المساكن. وكان مستثمرون في العقارات طالبوا، في سياق مناقشة مشروع قانون مالية العام الحالي، بأن تعمد المصارف إلى خفض معدلات الفائدة التي يرونها مرتفعة مقارنة ببلدان أخرى، خاصة أن المركزي المغربي كان عمد إلى خفض معدل الفائدة الرئيسية إلى 1,5 في المائة. ويتصدر قطاع العقارات الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من الإعفاءات الجبائية في المغرب، حسب آخر تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المرفق بقانون مالية العام الحالي. وتمثل الإعفاءات التي حصل عليها القطاع حتى العام الماضي 20,2 في المائة من مجمل الإعفاءات الموجهة للقطاعات الاقتصادية، حيث وصلت إلى حوالي 600 مليون دولار، مقابل 480 مليون دولار في 2019.

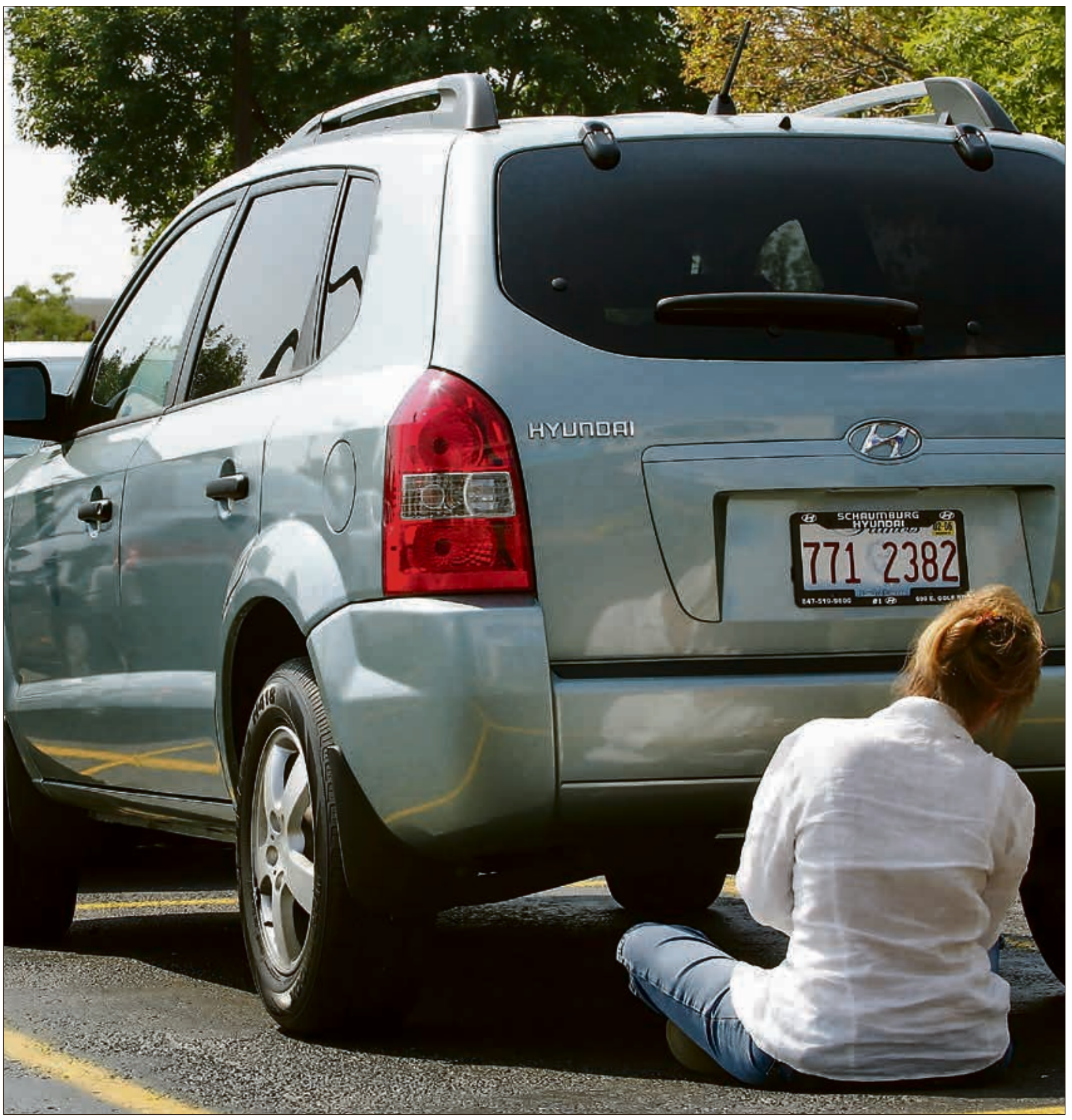

(Getty)

زيادة مبيعات السيارات متعددة الاستخدامات

أظهرت بيانات الصناعة الصادرة امس الأحد، أن المركبات الرياضية متعددة الاستخدامات (SUV) التي يبيعها صانعو السيارات في كوريا الجنوبية ارتفعت مبيعاتها بشكل كبير لتتجاوز 600 ألف وحدة لأول مرة في عام 2020 على خلفية تزايد شعبية التخييم بالسيارات وموديلاتها الجديدة. وباعت خمس شركات -هيونداي موتور، وكيا موتورز، وجي إم كوريا، وسامسونغ رينو، وسانغ ريونغ موتور- إجمالي 615,982 وحدة العام الماضي، بزيادة قدرها 15,3% عن العام السابق، في كوريا وفقًا لجمعية مصنعي السيارات (KAMA). وذكرت الجمعية أن مبيعات سيارات الدفع الرباعي شكلت 44,8% من إجمالي مبيعات السيارات في عام 2020، ارتفاعا من 41,3% قبل عام. وعزا مسؤولو الصناعة زيادة شعبية سيارات الدفع الرباعي إلى الطلب المتزايد على السفر المحلي وسط جائحة فيروس كورونا، وإطلاق شركات صناعة السيارات لموديلات جديدة.

العملات الرقمية تغري بنوك الاستثمار الكبرى

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يدرس بنك غولدمان ساكس الأميركي، الاستثمار في العملات الرقمية، التي تشهد طفرات سعرية، لاسيما بيتكوين التي عادت إلى دائرة الضوء بقوة، بعد تسجيلها رقماً قياسياً بالقرب من 42 ألف دولار في الأسبوع الأول من يناير/كانون الثاني الجاري، قبل أن تتراجع قليلاً إلى نحو 38 ألف دولار في ختام تعاملات يوم الجمعة الماضي.

وأصدر البنك، الذي يتخذ من نيويورك مقراً له، طلباً للحصول على معلومات من لاعب حفظ تشفير واحد على الأقل في نهاية عام 2020، وفقاً لما نقلت وكالة بلومبيرغ عن موقع «كوين دسك»، المتخصص في متابعة العملات الرقمية، والذي أشار إلى أن مبادرة غولدمان ساكس تندرج ضمن إطار استراتيجية للاستثمار الرقمي واسعة النطاق. ولم يرد ممثلو غولدمان ساكس على رسائل طلب التعليق على الأمر خلال ساعات عطلة نهاية الأسبوع، وفق بلومبيرغ. وسيكون الدخول المحتمل للبنك إلى حلبة الأصول الرقمية هو الأحدث في إطار توجه واسع النطاق مؤخراً لجلب العملة الرقمية إلى سلّة الخدمات المصرفية الأميركية. وكان بنك الاستثمار «جيه بي مورغان» قد قال إن عملة بيتكوين برزت كمنافس للذهب، وقد يجري تداولها عند مستويات مرتفعة تصل إلى 146 ألف دولار، إذا رسخت وضعها كأصل استثماري آمن. وقد يؤذن ذلك بفجر جديد للعملة الرقمية المتقلبة، بعد أن ظل تداولها لسنوات مقصورا على المضاربين ومستثمري التجزئة. ووفق بنك الاستثمار الأميركي، من المرجح أن تتفوق بيتكوين على الذهب بعد أن يصبح جيل الألفية الجديدة بمرور الوقت مكونا أكثر أهمية في سوق الاستثمار. وتضاعف سعر بيتكوين أكثر من أربع مرات في العام الماضي، مما استدعى ذكريات هوس 2017 الذي جعل العملات المشفرة اسماً مألوفاً قبل أن تنهار الأسعار بنفس السرعة. ووصلت العملات المشفرة إلى علامة فارقة بعد ارتفاع قيمتها السوقية بمقدار خمسة أضعاف في العام الماضي، لتتجاوز التريليون دولار بحلول العام الجاري 2021. ورغم اهتمام بنوك الاستثمار الكبرى، لاسيما في الولايات المتحدة، بالعملات الرقمية وعلى رأسها بيتكوين، فإن الكثير من المحللين يحذرون من مخاطر هذا الاستثمار، لأن تذبذب العملات وهبوطها السريع يعني إفلاس الملايين من صغار المستثمرين، خاصة الذين دخلوا سوق العملات الرقمية في وقت متأخر.

أخبار

الأردن: استقرار احتياطي العملات الأجنبية

أظهرت أرقام للبنك المركزي الأردني، أمس الأحد، استقرار احتياطي العملات الأجنبية في العام الماضي عند 12,17 مليار دولار مقارنة مع مستواه في نهاية 2019. تأثر الاحتياطي الأجنبي في الأردن سلبا منذ

بداية 2016 بفعل تباطؤ روافد مهمة له مثل تحويلات المغتربين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي. وشهد العام 2020 فرض إجراءات لاحتواء تفشي فيروس كورونا أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي بالمملكة. وفي مايو/ أيار الماضي، توقعت وزارة المالية الأردنية انكماش اقتصاد المملكة، الذي يعاني من ضغوط مالية، بنحو 3% خلال العام الجاري نتيجة تأثير وباء كورونا. وطاولت تداعيات كورونا مختلف الأنشطة، وتسببت في عودة آلاف العاملين بالخارج، لا سيما في دول الخليج العربي، التي تلقت اقتصاداتها ضربة مزدوجة بفعل الوباء وتهاوي عائدات النفط.

العراق يمنح تحالفاً صينياً مشاريع بـ20 مليار دولار

قال مسؤول عراقي، أمس، إن بلاده منحت تحالف شركات صينية موافقة لتنفيذ مشاريع للصناعات الإنشائية في محافظة المثنى (جنوب) بقيمة 20 مليار دولار. وذكر عادل الياسري رئيس هيئة استثمار محافظة المثنى (مؤسسة رسمية ترتبط بالحكومة)، في بيان، إن «تحالف شركات هولدر ونكير وسان يان الصينية، سينفذ عدة مشاريع صناعية بقيمة 20 مليار دولار». وأضاف أن «المرحلة الأولى من المشاريع تصل قيمتها إلى ملياري دولار، حيث تمت تهيئة موقعين قرب مصفاة السماوة لعرضها على الشركات وإكمال باقي الإجراءات». وتتضمن المشاريع إنشاء محطة كهرباء ومصنع للأرضيات والبورسلين بطاقة إنتاجية 32 ألف م2 يوميا، ومصنع لإنتاج سيراميك الجدران والواجهات بطاقة 36 ألف م2 يوميا.

أنطاليا التركية تستقبل سياحاً من 175 دولة

استقبلت ولاية أنطاليا، التي تعتبر العاصمة السياحية لتركيا، خلال العام المنصرم، سياحا من 175 دولة، رغم جائحة كورونا التي ضربت أرجاء المعمورة. وحسب المعطيات التي حصلت عليها الأناضول من مديرية الثقافة والسياحة بالولاية، فقد بلغ عدد السياح الأجانب الوافدين إلى أنطاليا خلال العام المنصرم 3 ملايين و512 ألفا و910 سائحين. احتل الروس المرتبة الأولى في قائمة السياح الأجانب الأكثر زيارة لولاية أنطاليا التركية، بواقع مليون و509 آلاف سائح، ثم الأوكرانيون بـ557 ألفا ثم الألمان بـ346 ألفا ثم البريطانيون 211 ألفا.

استثمارات

مستفيدون من كورونا

43 % من الشركات الناشئة في تونس تحسّن مردوديتها

ابدت الشركات الناشئة في تونس صلابة لافتة في التأقلم مع الظروف التي تمر بها البلاد منذ بدء الجائحة الصحية التي خلّفت تداعيات سلبية على الاقتصاد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تمكنت 43 في المائة من الشركات الناشئة في تونس من تطوير معاملاتها خلال جائحة كورونا وفترة الحجر الصحي، مدفوعة بمجموعة الحلول الرقمية التي تقدمها هذه الشركات لتسهيل الخدمات والمعاملات التجارية زمن الغلق، الذي نزل بالنمو الاقتصادي في البلاد إلى مستويات قياسية.

ونجحت الشركات الناشئة في تونس، بحسب دراسة حديثة، في التأقلم السريع مع ظروف كورونا؛ حيث تمكنت 28 بالمائة منها من تغيير نشاطاتها بحسب متطلبات المرحلة الجديدة، خلال الفترة الممتدة بين مارس/آذار إلى غاية أكتوبر/تشرين الأول 2020، ما جعل الشركات الناشئة ضمن قائمة المؤسسات الأكثر قدرة على المحافظة على مواطن الشغل، بنسبة تسريح لم تتجاوز الـ14 بالمائة.

وبيّنت الدراسة أن 43 بالمائة من الشركات الناشئة تمكنت من تحسين مردوديتها، فيما طاول التوقف عن النشاط 10 بالمائة منها فقط. وقال المستثمر في الشركة الناشئة التي قامت بالدراسة (برانبر)، سعيد بن جليلي، إن هذا الصنف من المؤسسات أبدى صلابة لافتة في التأقلم مع الظروف الاقتصادية التي تمر بها تونس منذ بدء الجائحة الصحية، مشيراً إلى أن 23 بالمائة من الشركات الناشئة زادت في عدد موظفيها خلال هذه الفترة.

وأكد بن جليلي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن جيل الشركات الناشئة نجح فيما أخفقت فيه العديد من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، موضحاً أن 2 بالمائة فقط من المؤسسات الناشئة توقفت عن العمل وأغلقت أبوابها، مقابل نسبة إغلاق أرفع في أنشطة اقتصادية أخرى.

وتابع بن جليلي أن التّسيج الاقتصادي في تونس، ولا سيما المؤسسات المستحدثة تعمل على إيجاد حلول تجعلها أكثر قدرة على الثبات في وجه العاصفة. مشدداً على أهمية دعم إمكانيات نفاذ هذه المؤسسات نحو خطوط التمويل لتوسعة نشاطاتها.

وأضاف المتحدث أن كورونا قدمت خدمة للمؤسسات الناشئة، بأن أفسحت المجال أمام جيل جديد من الشركات الصغيرة من توسعة نشاطها والاستفادة من الإمكانيات المتاحة في السوق، فضلا عن إبراز قدرة جيل جديد من رواد الأعمال على كسب الرهانات التي اقتضتها المرحلة، وفق قوله.

> 4 % من المؤسسات الناشئة أحدث حصريا من قبل سيدات

وتشتغل في السوق التونسية 248 مؤسسة ناشئة معترف بها، وأكثر من 300 مؤسسة أخرى لم تحظ بعد بعلامة المؤسسة الناشئة.

ورجّح الخبير الاقتصادي، فهد تريمش، أن تساعد جائحة كورونا على تنمية الشركات الناشئة ذات الطابع الخدماتي وتفتح لها آفاقا لتصدير منتجاتها التي تعتمد أساسا على الذكاء، مشيرا إلى أن هذا النوع من المؤسسات ذو قيمة اقتصادية عالية وأكثر تشغيلية لأصحاب الشهادات العليا في الاختصاصات المالية والهندسية.

وفسّر تريمش، في تصريح لـ«العربي الجديد»، نجاح الشركات الناشئة في الإفلات من التعثر إبان الجائحة بقدرتها على التأقلم السريع مع متطلبات المرحلة، عبر تقديم حلول لخدمات فرضها الغلق، ومنها خدمات الدفع الإلكتروني وخدمات التوصيل، مشيرا إلى أن هذه الخدمات ستكون جزءا من الثقافة الجديدة للتونسيين ما بعد كورونا.

وأضاف: غير أن نشاط الشركات الناشئة لا يزال في حاجة إلى خطوات عملاقة حتى يتمكن من أخذ المكان المناسب له ضمن النسيج الاقتصادي التونسي، لافتا إلى أن أغلب اقتصاديات البلدان التي حققت نموا مهما في السنوات الماضية راهنت على الشركات الناشئة.

وكشف التقرير السنوي حول المؤسسات الناشئة في تونس 2019/ 2020 «ستارت أكت» أنه من بين 416 ملفا ترشح تم منح 248 علامة، أي قبول 70 بالمائة من الملفات المقدمة.

وخلص التقرير إلى أن 38 بالمائة من المؤسسات الناشئة لم تحقق أي رقم أعمال خلال سنة 2019، في حين حققت 32 بالمائة من المؤسسات رقم أعمال دون 100 ألف دينار (الدولار = 2,75 دينار). ووفرت المؤسسات الناشئة المعترف بها زهاء 2829 فرصة عمل إلى حدود إبريل/نيسان 2020، من بينهم مؤسسو هذه الشركات، أي أن كل مؤسسة تشغل في المعدل 11 موظفا.

ويبلغ عمر 75 بالمائة من المؤسسات الناشئة في تونس 3 سنوات منذ التأسيس، علما أن 4 بالمائة من الشركات الناشئة أحدث حصريا من قبل سيدات. وتغطي هذه المؤسسات الناشئة طيفا واسعا من الأنشطة الاقتصادية، وتستحوذ قطاعات الأعمال والخدمات والتسويق والتربية على أنشطة هذه المؤسسات.

وتعد قرابة 20 شركة ناشئة من الشركات الناشطة دوليا. علما أن هذا النوع من التخصص مرتبط بفتح مؤسسة ناشئة تونسية فرعا في الخارج أو شركة أجنبية ناشئة تفتح فرعا في تونس.

وفي إبريل/نيسان 2018، أصدر البرلمان التونسي أول إطار قانوني خصص حصريًا لريادة الأعمال المبتكرة، إذ استطاع الكثير من الشبان ذوي المبادرات المجددة، تحويل أفكارهم إلى مشاريع ملموسة.

هذا الإطار الذي يرتكز أساسا على «قانون الشركات الناشئة»، مكّن من إحداث 248 شركة ناشئة، أي بمعدل 20 شركة تم إحداثها شهريا، وفق بيانات رسمية، وتم تحفيزها بمزايا لصالح رواد الأعمال والمستثمرين.

شركات صغيرة أفلتت من تداعيات كورونا على الأسواق (أيمن ياسين/ فايدي/الأناضول)

مال وناس

سلع مجهولة تغزو الأسواق المصرية

القاهرة ـ **منعم سداوي**

لا يمر يوم واحد في مصر من دون الإعلان عن ضبط منتجات ومواد غذائية منتهية الصلاحية أو مجهولة المصدر، لا تحمل أي علامات معتمدة، وهي التجارة التي تشهد انتعاشاً كبيراً في سلع ومنتجات متعددة، في ظل أزمة فيروس كورونا. كما أنها تجد رواجاً في الإقبال عليها من قبل الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح واسعة من المصريين لأسعارها المنخفضة.

وكانت الإدارة العامة لشرطة مباحث التموين التابعة لوزارة الداخلية قد كشفت، أول من أمس، عن ضبط 81 قضية سلع مجهولة المصدر خلال 3 أيام فقط، فيما أكد مصدر مسؤول في وزارة التجارة والتموين، لـ«العربي الجديد»، أن قضايا السلع مجهولة المصدر والمنتهية الصلاحية، التي تم ضبطها داخل البلاد منذ نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي حتى أول من أمس، بلغت 1250 قضية تموينية متنوعة. وأوضح أن كمية المضبوطات من خلال الحملات التفتيشية تعدّ بالأطنان، ما بين مواد غذائية متنوعة مغشوشة ومقلدة لعلامات تجارية مختلفة، ومستلزمات طبية عبارة عن كمامات وكميات من المعقمات الطبية، ومستحضرات تجميل ومنظفات غير مسجلة بوزارة الصحة المصرية، وغيرها. وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن الحملات اليومية على الأسواق من قبل الجهات المصرية المسؤولة، أصبحت غير قادرة على ضبط كميات السلع غير الصالحة للاستخدام الموجودة في الأسواق، في ظل الإقبال الكبير عليها من قبل المواطنين، مبيناً أن أزمة فيروس كورونا والغلاء والحالة الاقتصادية لكثير من المواطنين، وتوقف الكثير من الأعمال الخاصة، ومنها الحرف اليومية، ساهمت في الإقبال على شراء تلك المنتجات رخيصة الثمن، مقارنة بمثيلاتها في الأسواق. ولفت إلى أن محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القليوبية) تعدّ الأولى من بين المحافظات المصرية في انتشار السلع الغذائية الفاسدة ومجهولة المصدر.

> ضبط 1250 قضية لسلع فاسدة خلال أسبوعين

من جانبه، شدّد رئيس جهاز حماية المستهلك السابق، عاطف يعقوب، على ضرورة إلزام جميع مصانع المنتجات الغذائية إلى الهيئة القومية لسلامة الغذاء، التي يتكون أعضاؤها من وزارات الزراعة والداخلية والبيئة والصحة والسياحة والتجارة والصناعة، لمراقبة سلامة الغذاء والمنشآت الواقعة تحت إدارتها، وذلك حرصاً على صحة المستهلك.

ويقبل مواطنون على السلع المقلدة ومجهولة المصدر بسبب رخص أسعارها. وأكدت المواطنة مروة إبراهيم لـ«العربي الجديد» أنها في ظل الأحوال الاقتصادية المتردية تقوم بشراء اللحوم المستوردة وهياكل الفراخ والمطهرات من الباعة الجائلين.

أسواق

الكويت تعتزم إلغاء «التموين الإضافي»

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

في إطار إجراءات الحكومة الكويتية لإصلاح الأوضاع المالية وترشيد الإنفاق العام، يخطط مجلس الوزراء لإلغاء التموين الإضافي الذي يُصرف للمواطنين الذين لديهم عمالة منزلية اعتباراً من فبراير/ شباط المقبل، وفقاً لوثيقة اطلعت عليها «العربي الجديد». وتفاقم عجز الميزانية في الكويت بصورة غير مسبوقة، إذ بلغ ما يقرب من 40 مليار دولار. وذكرت الوثيقة الحكومية أن مجلس الوزراء يسعى لوقف الهدر في الحصص التموينية التي يحصل عليها المواطنون، وأضافت أن الفترة المقبلة ستشهد خطوات أخرى تتعلق بوقف الهدر وإيصال الدعم إلى مستحقيه فقط. كذلك أشارت الوثيقة إلى أن هناك تكليفات صدرت إلى كافة الوزارات والهيئات الحكومية لمعالجة الهدر في ميزانيات الوزارات والاستعداد لترشيد الإنفاق العام وإلغاء الامتيازات.

وقال الخبير الاقتصادي الكويتي، علي الموسى، لـ «العربي الجديد»، إن الإجراءات الحكومية الأخيرة تهدف إلى السيطرة على الهدر في المال العام، مشيراً إلى أن الخطوة قد تُثير غضب بعض الأسر الكويتية، ولكن في النهاية يجب تطبيق القانون ووقف الدعم الذي يمنح لغير مستحقيه. وأكد الموسى أن الخطوة الجديدة يجب أن تتبعها خطوات أخرى، إذ إن هناك مواطن كبيرة للهدر تجب معالجتها في أسرع وقت في ظل الأزمة المالية التي تشهدها الكويت والتي تفاقمت بصورة كبيرة على خلفية التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.

كورونا أضرّ بالأسواق وبمعيشة المواطنين (جابر عبد الخالق/ الأناضول)

وأضاف أن مخاوف الحكومة من رد فعل المواطنين أو النواب الذين يواصلون دغدغة مشاعر ناخبيهم لن تصلح حال الاقتصاد أو الأوضاع المالية في البلاد، داعياً الحكومة إلى البدء في الإصلاح الشامل والحقيقي واتخاذ إجراءات لمعالجة أوجه الخلل في الميزانية التي يذهب أغلبها إلى بندي الرواتب والدعم.

وبحسب بيانات وزارة المالية الكويتية، يبلغ بند الدعم في ميزانية 2020/ 2021 ما يقرب من 14,1 مليار دولار، كما يبلغ بند رواتب العاملين في الجهات الحكومية في الميزانية نفسها نحو 39 مليار دولار سنوياً. وتمثل الإيرادات النفطية ما يقرب من 92% من الناتج المحلي الكويتي، بحسب بيانات رسمية. من جانبه، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت محمد الهاجري، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن أزمة الدعم لا ينبغي أن تتوقف على حصص العمالة المنزلية التي يحصل عليها المواطنون، مشيراً إلى أن هناك سلعاً تموينية تُباع في السوق السوداء، كما يتم تهريبها إلى دول المجاورة، داعياً السلطات إلى تشديد الإجراءات الرقابية.

تحقيق

يفاجأ المواطنون لحظة ذهابهم إلى مكاتب الصرافة المُنتشرة في القطاع لصرف حوالاتهم المالية المُرسلة بعملة الدولار، بتخييرهم بين خيارين أحلاهما مُر، فإما صرف الحوالة بعملة الشيقل، وبسعر أقل من سعر الصرف في السوق، أو دفع فروق، وصلت إلى حد 6 شواقل

مأزق الحوالات في غزة

المواطن ضحية «غياب» العملات الأجنبية

غزة ـ **علاء الحلو**

بتسبب صرف الحوالات المالية المرسلة بالدولار الأميركي من خارج قطاع غزة بالشيقل الإسرائيلي، بحجة عدم توفر عملة الدولار لدى الصرافين المُرخصين، وبأسعار أقل من السعر المعتمد للصرف، في حالة دائمة من الانزعاج لدى متلقي هذه الحوالات.

ويفاجأ المواطنون لحظة ذهابهم إلى مكاتب الصرافة المُنتشرة في القطاع لصرف حوالاتهم المالية المُرسلة بعملة الدولار، بتخييرهم بين خيارين أحلاهما مُر، فإما صرف الحوالة بعملة الشيقل، وبسعر أقل من سعر الصرف في السوق، أو دفع فروق، وصلت إلى حد 6 شواقل. (الدولار = 3,17 شيقلات).

وظهرت علامات عدم الرضا على ملامح عدد من المواطنين لدى استلامهم حوالاتهم المالية، والتي أُرسلت من مصدرها بالدولار، إذ اضطر بعضهم إلى الحصول عليها بعملة الشيقل، فيما دفع البعض الآخر فرق سعر الشيقل على الدولار مضطرًا.

فروق سعر الصرف

ولوحظ أن سعر صرف الدولار أو الشيقل لصاحب الحوالة لا يتم وفق سعر السوق، فعلى سبيل المثال، تم خلال يومي الاثنين والثلاثاء 5 و6 يناير/ كانون الثاني 2021، صرف المائة دولار بنحو 321 شيقلًا، فيما كانت تصرف في السوق بنحو 325 شيقلًا.

وفي حال رغب صاحب الحوالة بالحصول عليها بالدولار، يضطر لدفع 6 شواقل، إذ كانت تباع المائة دولار في السوق بسعر 327 شيقلًا. ولم تختلف نسبة الفرق والتي ما زالت تبلغ ستة شواقل حتى تاريخ 14 يناير، على الرغم من اختلاف صرف العملات، إذ وصل سعر صرف المائة دولار الخاصة بالحوالة إلى نحو 311 شيقلًا، فيما وصل سعر الصرف في السوق إلى نحو 317 شيقلًا، حيث انخفضت قيمة الدولار في الحوالة مع انخفاض سعر السوق، على الرغم من عدم الالتزام بالصرف بسعر السوق من الأساس، إلى جانب أن الصراف يشتري الدولار، غير المتوفر أصلًا، من صاحب الحوالة بسعر شاشة البورصة الدولية، فيما يبيعه الدولار بسعر السوق.

واستغرب الفلسطيني خالد السرحي، الذي اعتاد الحصول على حوالة مالية من شقيقه محمد منذ ست سنوات، الفارق الكبير في عملية الصرف، ويوضح متحدثًا لـ«العربي الجديد»، أنه يضطر لدفع فرق سعر الشيقل على الدولار، لالتزام أسرته بسداد دين بعملة الدولار.

ويبين السرحي أن أزمة صرف الحوالة بالدولار ليست جديدة، على الرغم من إرسالها من المصدر بعملة الدولار، ويضيف: «في كل مرة تضطرنا مكاتب الصرافة إلى دفع فرق العملات، ولكن خلال الفترة الأخيرة، والتي انخفض فيها سعر الدولار مقابل الشيقل إلى مستويات غير مسبوقة، شهدت أزمة حقيقية، وارتفع الفارق فيها بشكل كبير».

> عمليات الصرف بعملة الشيقل وبسعر أقل من أسعار السوق
>
> السوق السوداء تضم مئات الصرافين وتحكم قبضتها على القطاع

وتواجه الفلسطينية وسام ياسين الموقف ذاته، وهي تعمل صحافية، إذ ترسل حوالاتها المالية من المصدر بعملة الدولار، فيما يتم صرفه بغزة بالشيقل، أو بدفع فروق للعملات، مبينة في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذه الفروق تتسبب بأزمة عند أصحاب الحوالات.

انتعاش السوق السوداء

ويُرجع الصرافون الأزمة إلى عام 2007، حين قام الاحتلال الإسرائيلي بتشديد الحصار، ومنع ادخال عملتي الدولار الأميركي والدينار الأردني، ما ساهم بتنشيط السوق السوداء، وخضوع تلك العملات لمبدأ العرض والطلب، والذي تختلف فيه نسبة صرف العملات مقابل الشيقل الإسرائيلي عن النسبة الحقيقية للصرف، والتي تحددها الشاشة الرسمية للبورصة العالمية.

ويشير مدير إحدى شركات الصرافة المرخصة رسمياً لتسليم وإرسال الحوالات في غزة، إلى أنه وفي الوضع الطبيعي يتوجب على سلطة النقد تعويض النقص في الدولار، لكنها غير قادرة على التوريد بسبب المنع الإسرائيلي.

ويبيّن مشترطاً عدم ذكر اسمه، أن آلية عمل الحوالات عادية ولا توجد فيها أي إشكالية، وأن الاعتماد على توفر الدولار في سوق غزة والبنوك بات ينصب على رواتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والتي تُصرف بالدولار، إلى جانب أموال المنحة القطرية، والتي تأتي لغزة نقدًا.

ويقول إن «الحوالة المالية لا تصل من مصدرها إلى المصارف بالباراشوت بعملة الدولار»، وإنما تصل إلى برنامج الحوالات عبارة عن رقم، يتم تجميع قيمة الحوالات والذهاب لصرفها عن طريق البنوك، والتي بدورها تتحجج بعدم وجود الدولار، ما يضطر أصحاب المصارف إلى الحصول على المبلغ الإجمالي للحوالات بعملة الشيقل، وفق سعر شاشة البورصة العالمية، والتي تختلف في معظم الأوقات عن سعر صرف السوق، ما يُشعر صاحب الحوالة بوجود الفرق لحظة حصوله على الحوالة، سواء بالشيقل، أو بعد دفعه الفرق للحصول على الدولار.

ويشير كذلك إلى أن من يحكم العمل في غزة هي «السوق السوداء» وتضم مئات الصرافين، الذين لا يمكن إجبارهم على الالتزام، إذ تخضع الأسعار بشكل أساسي لعمليتي العرض والطلب.

تنظيم ومراقبة

وكان لسلطة النقد (البنك المركزي) رأي مخالف، حيث يبين نائب محافظ سلطة النقد محمد مناصرة، أنهم في سلطة النقد يعملون على تنظيم ومراقبة عمل المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها، بما يشمل تقديم خدمة الحوالات المالية للمواطنين.

ويؤكد مناصرة خلال حديث مع «العربي الجديد»، أن سلطة النقد أصدرت تعليمات للقطاع الصيرفي حددت من خلالها ضوابط العمل والأحكام العامة الواجب الالتزام بها من قبل الصراف عند تقديمه هذه الخدمة، والتي شملت تسليم الحوالة للمستفيد بالعملة نفسها المرسلة بها، إلا إذا طلب المستفيد خطيًا خلاف ذلك، والقيام بنشر أسعار العملات المستوفاة على الحوالات المالية بشكل بارز في مقر الشركة.

ويشير إلى قيام سلطة النقد بتنفيذ جولات تفتيش ميداني للتحقق من التزام المؤسسات المالية بهذه المتطلبات وفحص عدد من الشكاوى المستلمة من المواطنين بهذا الخصوص، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المؤسسات المالية غير الملتزمة.

وتُظهر القوانين المعمول بها في سلطة النقد أن لصاحب الحوالة الحق في الحصول على حوالته المالية وفقًا للعُملة المُرسلة بها، إلا أنه يضطر للحصول عليها بعملة أخرى، وبنسبة صرف أقل من السوق، أو دفع بدل فرق، بعد سماعه الجملة الشهيرة داخل مكاتب التحويل «فش دولار».

وساهمت جائحة كورونا العالمية في توجيه ضربة قوية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، الذي يعاني من حالة انهيار جراء استمرار العدوان والحصار الإسرائيلي المفروض عليه للعام الـ14 على التوالي.

270

قال وكيل وزارة العمل في حكومة قطاع غزة، إيهاب الغصين، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد» إن هناك 270 ألف باحث عن العمل في قطاع غزة، مؤكدا ان جائحة كورونا زادت من معدلات البطالة.

تراجُع النشاط الصناعي الفلسطيني 12%

قالت وزارة الاقتصاد الوطني، إن نشاط الصناعة خلال الجائحة الصحية سجل تراجعا بنسبة 12% خلال العام الماضي، حيث شهد النصف الأول منه انخفاض كميات الإنتاج الصناعي بنسبة 6%، إلا أنه خلال النصف الثاني بدأ هذا النشاط بالتعافي التدريجي. وأضافت وزارة الاقتصاد أن 78 منشأة صناعية جديدة حصلت على رخص تشغيل، للمباشرة في عمليات الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبيّن التقرير السنوي للوزارة، الذي صدر أول من إمس، أن قطاعي صناعة المنتجات الغذائية ومنتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات الزجاج والبورسلان والطوب والبلاط والخزف والإسمنت وتجهيز الأحجار والإسفلت والغرانيت) استحوذا على النسبة الكبرى من عدد المصانع التي حصلت على ترخيص إقامة منشأة صناعية، بواقع 49 مصنعا، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات الصناعات الكيماويات والورقيات والعصائر وغيرها. وأضافت: «ساهم القطاع الصناعي بنسبة 13% من الناتج الإجمالي المحلي للعام الماضي، وتعمل فيه نحو 20,710 مؤسسة صناعية تشغل 122 ألف عامل، وتنتج في الوضع الطبيعي أكثر من 5 مليارات دولار أميركي.

جائحة كورونا ساهمت في توجيه ضربة قوية للأنشطة الاقتصادية (عبد الحكيم أبو رياش)

تقرير

ربما تواجه حزمة الإنقاذ الاقتصادي التي اقترحها الرئيس المنتخب جو بايدن بعض العقبات في الكونغرس، إذ إن الحزب الديمقراطي لديه أغلبية ضعيفة في كل من مجلسي النواب والشيوخ. وربما يضطر لتعديل بعض بنود الحزمة المقترحة

اقتصاد بايدن
عقبات محتملة أمام تمرير الحزمة المالية

نيويورك ـ **شريف عثمان**

على الرغم من سيطرة الحزب الديمقراطي على مجلسي الكونغرس، لن يكون طريق الرئيس الأميركي المنتخب جوزيف بايدن لإقرار حزمة الإنقاذ التي اقترحها قبل نهاية الأسبوع الماضي خالياً من المطبات، خاصة في ظل الانقسام السياسي الحالي بين الحزبين، وتزايد التأثيرات السلبية للجائحة على الاقتصاد الأميركي، وعلى رأسها وصول عجز الموازنة الأميركية إلى مستويات غير مسبوقة. وبعد إعلانه أن القضاء على الفيروس واستعادة الاقتصاد الأميركي لنشاطه سيكونان على رأس الأولويات فور دخوله البيت الأبيض في العشرين من يناير/ كانون الثاني الجاري، أعلن بايدن عن حزمة إنقاذ جديدة، تتكوّن من شقين، أولهما إغاثة للمواطنين والآخر إنعاش الاقتصاد، وتقدر قيمتها بنحو 1,9 تريليون دولار، أي أكثر من ضعف قيمة الحزمة التي توصل إليها الحزبان واقرّها الرئيس دونالد ترامب قبل ثلاثة أسابيع، وأيضاً أكثر من ضعف قيمة مثيلتها التي قدمها الرئيس الأسبق باراك أوباما لمساعدة الاقتصاد على الخروج من أزمة المال العالمية في عام 2009، وهو ما يعكس تحولاً كبيراً في نظرة الحزب الديمقراطي لدور الدولة في الإنفاق وقت الأزمات. وفاجأ بايدن الأميركيين باحتواء حزمة الإغاثة التي ينوي تقديمها للكونغرس للتصويت عليها على مبلغ 1400 دولار مدفوعات نقدية مباشرة للمواطنين، ليكمل لهم مبلغ الألفي دولار التي رفض الجمهوريون مجرد التصويت عليها في مجلس الشيوخ رغم موافقة مجلس النواب عليها. وشملت حزمة بايدن أيضاً أموالاً إضافية لتمويل مد فترة تقديم تعويضات البطالة لما يقرب من 18 مليون أميركي، كما الاستمرار في تقديم التعويضات الاستثنائية، وزيادة المساعدات المقدمة إلى الحكومات المحلية في الولايات، مشيراً إلى سعيه لرفع الحد الأدنى الفيدرالي للأجر إلى 15 دولاراً للساعة في وقت لاحق. وتخصص الحزمة أيضاً أموالاً إضافية لتعزيز طوابع الطعام المقدمة للفقراء، وتكثيف توزيع اللقاحات بشكل كبير في كل الولايات الأميركية، وتجديد برنامج الإجازة مدفوعة الأجر حتى سبتمبر/ أيلول المقبل، ضمن تدابير أخرى شديدة السخاء.

وتحمس الرئيس المنتخب حديثاً لعرض حزمته المقترحة، رغم أنها لن يتم التصويت عليها في الكونغرس قبل منتصف فبراير/ شباط المقبل في أقرب التقديرات، بعد أن أظهرت بيانات وزارة العمل الأميركية صباح الخميس الماضي أن 965 ألف أميركي تقدموا للحصول على إعانات البطالة للمرة الأولى خلال الأسبوع الماضي، وهو أعلى رقم يتم تسجيله منذ الأسبوع قبل الأخير من شهر أغسطس/ آب الماضي. ويحتفظ الديمقراطيون بأغلبية ضعيفة في كل من مجلسي النواب والشيوخ ربما تدفعهم لتعديل بعض بنود الحزمة التي اقترحها بايدن من أجل الحصول على تأييد الجمهوريين في مجلس الشيوخ لها. ومن ناحية أخرى، يمكن للديمقراطيين استخدام «الميزانية الخاصة» لتمرير الحزمة دون الحصول على أي من أصوات الجمهوريين، إلا أن إجراء مثل هذا ربما يتسبب في خلق مزيد من التحديات أمام رئيس وعد أن يعمل على تحسين المناخ السياسي بين الحزبين. وبخلاف عرقلة الجمهوريين المتوقعة لإقرار الحزمة، حيث يلزم موافقة عشرة منهم على الأقل، إضافة إلى كل الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، يوجد من بين أعضاء الحزب الديمقراطي من لا يحبّذ التوسع في تقديم الحزم وزيادة الإنفاق الحكومي، بعد وصول عجز الموازنة الأميركية خلال الربع الأول من السنة المالية، والمنتهي بنهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إلى أكثر من 570 مليار دولار، بزيادة تتجاوز 60% عن نفس الفترة من العام السابق، أي قبل وصول فيروس كوفيد-19 إلى البلاد.

وفي حين عبّر السيناتور الديمقراطي جو مانشين عن شكه في إمكانية إقرار المدفوعات النقدية الإضافية التي يرغب بايدن في صرفها للمواطنين بسبب ما تمثله من عبء على الموازنة المتأزمة، أظهر عضوان من مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري، جوش هاولي وماركو روبيو، حماسة للحزمة المقترحة، ربما لمحاولة استعادة ما فقداه من شعبية بعد تورطهما في دعم ادعاءات ترامب بتزييف إرادة الناخبين. وفي ذات الصدد، عبر كل من تشاك شومر ونانسي بيلوسي، زعيمي الديمقراطيين بمجلسي الكونغرس، عن تأييدهما لحزمة بايدن المقترحة، مؤكدين نيتهما «العودة فوراً إلى العمل لتحويل رؤية الرئيس المنتخب إلى تشريع يؤيده كلا المجلسين، ويتم التوقيع عليه ليصبح قانوناً». واعتبر بريان ريدل، خبير الميزانية في معهد مانهاتن المقرب من الحزب الجمهوري، أن الخطر بالنسبة لبايدن في تمرير حزمة بهذه الضخامة يكمن في أنها قد تُخيف الجمهوريين الذين يمكن أن يتشددوا في المعارضة بدلاً من التعامل معها كنقطة انطلاق شرعية»، مضيفاً أن «حزمة موجهة، مع مدفوعات نقدية مباشرة، وأموال للقاحات، مع إعادة فتح المدارس، قد تحصل على دعم كبير من الكونغرس».

وبخلاف الحزمة المثيرة للجدل، من المتوقع أن يثير سعي بايدن والديمقراطيين لرفع الحد الأدنى الفيدرالي للأجر حفيظة الجمهوريين، الذين لطالما عارضوه، وتسببوا في ثباته عند مستوى 7,25 دولارات للساعة طيلة أكثر من عشر سنوات، إلا أن توجه بنك الاحتياط الفيدرالي الحالي للسماح بمعدلات أعلى للتضخم ربما يساعد الرئيس المنتخب على تنفيذ خطوته التي لم يحدد لها إطاراً زمنياً حتى الآن. ويتوقع العديد من مستشاري بايدن نجاحه في التوافق مع الجمهوريين على العديد من القضايا الصعبة التي تسببت في الانقسام الحاد بين مؤيدي الحزبين على مدار السنوات العشر الأخيرة.

الرئيس المنتخب جو بايدن (Getty)

> سيناتور ديمقراطي أعرب عن شكه في إقرار المدفوعات النقدية

توتال تنسحب من اللوبي الأميركي

أعلنت شركة توتال الفرنسية للطاقة أنها ستنسحب من معهد البترول الأميركي (API)، أكبر وأقوى لوبي نفطي في الولايات المتحدة. وتعترض شركة توتال على مواقف المعهد الخاصة بشأن التنظيم وتسعير الكربون، بالإضافة إلى دعم السياسيين الذين يعارضون اتفاقية باريس للمناخ. وقد قطعت كبرى شركات النفط الأوروبية، بما في ذلك «توتال» و«بي بي»، وعوداً أكثر جدية لخفض انبعاثات الكربون والاستثمار في الطاقة النظيفة.

الحكومة التركية تزيد تمويل المشاريع الجديدة

> زادت الحكومة التركية حصتها في تمويل العديد من المشاريع بسبب عرقلة جائحة كورونا لتدفق الاستثمارات الأجنبية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

لجأت تركيا خلال موازنة العام الجاري 2021 إلى زيادة حصة الحكومة الاستثمارية في المشاريع «بهدف تنفيذ مشاريع خطة 2023»، بعد أن عرقلت جائحة كورونا تدفق الاستثمارات الخارجية التي كانت تعول عليها في التمويل. ونشرت الجريدة الرسمية التركية، أمس الأحد، برنامج الحكومة للاستثمار عام 2021، بعد أن وقعه الرئيس رجب طيب أردوغان، بمخصصات بلغت 138,3 مليار ليرة تركية (الدولار يعادل نحو 7,5 ليرات)، من أجل تنفيذ 3 آلاف و91 مشروعاً. وبحسب برنامج الحكومة الاستثماري، نال قطاع النقل والاتصالات الحصة الأوفر بنسبة 30,7 بالمائة من الميزانية المخصصة، يليه قطاع الطاقة بـ 14,3 بالمائة، لتأتي استثمارات قطاع الطاقة في المرتبة الثالثة بنسبة 12,2 بالمائة، ثم التعدين 10,4 بالمائة، والزراعة 8,7 بالمائة، والصحة 7,5 بالمائة. فيما تبلغ نسبة الإنفاق على باقي الاستثمارات في القطاعات الأخرى مثل الصناعة، والسياحة، والعقارات، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والأبحاث التكنولوجية، والبيئة، 16,2 بالمائة.

وبموجب البرنامج، تبلغ الميزانية المخصصة لوزارة النقل والبنى التحتية 15,1 مليار ليرة، والمديرية العامة للمياه 13,5 ملياراً، ثم المديرية العامة للطرقات البرية 13,1 ملياراً، تليها وزارة التعليم 11 ملياراً، ووزارة الصحة 8,6 مليارات ليرة.

وبعد قطاع النقل والمواصلات الميدان الأكثر ازدحاماً بالمشاريع الكبيرة في تركيا، فخلال عام 2013، افتتحت خط قطار «مرمراي» العابر من تحت البوسفور، لينقل 1,5 مليون مسافر يومياً، قبل أن تنشئ جسر ياووز سليم المعلق عام 2016، الذي تعبره 135 ألف سيارة يومياً، وفي العام ذاته جرى افتتاح نفق «أوراسيا» بطول يمتد إلى 14,6 كيلومتراً، ليقلص زمن انتقال السيارات بين الشطرين الآسيوي والأوروبي لإسطنبول في ساعات الذروة من مائة دقيقة إلى 15 دقيقة فقط. كذلك يمثل مطار إسطنبول الذي افتتح أواخر عام 2018 واحداً من المصادر الجديدة للدخل في تركيا، فمنذ أن بدأ العمل بطاقته الكاملة في إبريل/ نيسان من عام 2019 استخدمه 52,5 مليون مسافر، وهم نصف عدد مستخدمي مطارات تركيا في 2019 والبالغ نحو 104,2 ملايين مسافر.

ورأى وزير النقل والبنية التحتية التركي، عادل قره إسماعيل أوغلو، أن تركيا باتت قوة لوجستية عظمى تحكم الممرات التجارية في مثلث أوروبا وآسيا وأفريقيا، معتبراً خلال تصريحات، أمس الأحد، أن بلاده اكتسبت خلال 18 عاماً قوة جذبت اهتمام العالم، بعد أن أوفت بمتطلبات الأهداف المستقبلية، واتخذت خطوة استراتيجية لضمان استدامة القوة الاقتصادية. ويضيف الوزير التركي أن بلاده تبذل جهداً كبيراً في مجال النقل والاتصالات لضمان المساواة في التنمية، وزيادة الحيوية الاقتصادية وفرص العمل، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، بعد أن حققت العام الماضي خططها رغم ظروف وباء كورونا، واعداً بافتتاح طرق سريعة ذكية ومهمة من ناحية النقل اللوجستي في المنطقة خلال العام الحالي، والشروع في حملة إصلاحات للسكك الحديدة والمتابعة بإرسال قطارات التصدير التركية إلى الصين، مع تعزيز السيطرة على الممرات التجارية في منطقة أوراسيا.

ويرى الاقتصادي التركي منجي يلماظ، في تعليق لـ«العربي الجديد»، أن تأمين البنى التحتية وتنفيذ المشروعات الكبرى، بقطاع النقل والاتصالات، هي من متطلبات جذب الرساميل الخارجية وتحقيق تنمية تركية متوازنة «ولكن من دون التخلي عن الأهداف التركية المعلنة، خاصة في قطاعي التعليم والصحة». ويبرر الاقتصادي التركي رفع مخصصات قطاع النقل للعام الجاري بالحاجة لتمويلات جديدة لأن هناك مشروعات مدرجة على قائمة التدشين هذا العام كخطوط المترو، وأخرى تم تدشينها لكنها لم تنته، مثل مطار إسطنبول الدولي. كذلك يقول الاقتصادي التركي محمت جليك، في تعليق لـ«العربي الجديد»، إن المخصصات الحكومية للاستثمار خلال العام الحالي ارتفعت عن العام الجاري، ففي حين خصصت تركيا 88,5 مليار ليرة تركية عام 2020 للاستثمار العام في قطاعات النقل والصناعة والصحة والتعليم، ارتفعت في ميزانية العام الجاري إلى 138,3 مليار ليرة، كما تبدلت الأولويات من قطاع الصحة والزراعة العام الماضي إلى النقل هذا العام «وهذا لا يعني إهمالاً أو تراجعاً، ولكن الأولوية تفرضها الخطط الحكومية العامة».

> تعكف تركيا على تنفيذ ثلاثة آلاف و91 مشروعاً

مطار إسطنبول الجديد من بين المشاريع التي حظيت بالاستثمارات في الميزانية (Getty)

323 مليار دولار دخل دول «أوبك»

لندن ـ **العربي الجديد**

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، التابعة لوزارة الطاقة الأميركية، تراجع دخل دول منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، إلى أدنى مستوياته في 18 عاماً خلال العام المنتهي 2020، حينما تعلن المنظمة عن حجم دخلها النهائي من صادرات النفط. وحسب تقديرات وكالة الطاقة الأميركية، فإن دخل دول منظمة «أوبك» خلال العام الماضي سيبلغ 323 مليار دولار مقارنة بالدخل الذي حققته في عام 2019 والبالغ 595 مليار دولار. وعانت الدول المصدرة للنفط الأعضاء في «أوبك» خلال العام الماضي من أزمتين، وهما أزمة جائحة كورونا التي ضربت الطلب العالمي على النفط وأزمة الحرب النفطية بين الرياض وموسكو التي خفضت أسعار النفط بين عشية وضحاها من فوق 50 دولاراً للبرميل إلى 33 دولاراً. وضربت هاتان الأزمتان أسعار النفط للتراجع إلى مستويات قياسية، إذ تراجعت أسعار خام برنت الذي يعد خام القياس لمعظم النفوط العربية إلى أقل من 20 دولاراً للبرميل في بعض الأشهر، بينما تراجع خام غرب تكساس إلى أقل من صفر في ذروة الأزمة النفطية واضطرت بعض شركات النفط الصخري لدفع أموال مقابل التخلص من الشحنات النفطية. يذكر أن دخل دول «أوبك» بلغ معدلاً قياسياً في عام 2008، حينما تجاوز تريليون دولار بسبب ارتفاع سعر خام برنت إلى 147 دولاراً للبرميل. وبحسب بيانات أوبك، فإن القيمة الإجمالية لصادرات دول المنظمة بلغت 1007 مليارات دولار في 2008 ارتفاعاً من 746 ملياراً في 2007 والذي كان رقماً قياسياً في حد ذاته. وكانت العقود الآجلة للنفط الخام الأميركي بدأت عام 2008 تحت 100 دولار للبرميل ثم ارتفعت لأكثر من 147 دولاراً في يوليو/ تموز.

> أوبك حققت دخلاً قياسياً فاق تريليون دولار في عام 2008

ولكن من المتوقع أن يرتفع دخل المنظمة في العام الجاري 2021 بسبب التوقعات المتفائلة لنمو الاقتصاد العالمي وتوقعات نجاح اللقاحات في محاصرة تفشي جائحة كورونا. وكان مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي قد توقع أن يبلغ سعر خام برنت خلال الصيف المقبل 65 دولاراً لبرميل خام برنت. وأرجع خبير النفط بمصرف «غولدمان ساكس»، جيفري كوري، توقعات ارتفاع أسعار النفط إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: بدء توزيع اللقاحات المضادة لجائحة كورونا في دول الاقتصادات الرئيسية المستهلكة للنفط، في أميركا وأوروبا وآسيا والاحتمال الكبير أن تساهم اللقاحات بعد اختباراتها الناجحة في محاصرة الجائحة. والعامل الثاني هو عودة حركة التنقل والسفر في الصيف المقبل والعامل الثالث: توقعاته بمحافظة دول «أوبك +» على مستويات الإنتاج الحالية خلال شهر مارس/ آذار، وأن تحدث زيادات ضئيلة في الإنتاج خلال الشهور التالية لشهر مارس/ آذار. يُذكر أن أسعار النفط ارتفعت بنسبة 45% منذ نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وكان أكبر هذه الارتفاعات في أعقاب إعلان السعودية خفضاً طوعياً في الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً في فبراير/ شباط المقبل. ويرى محللون أن هذا الخفض الطوعي السعودي يظهر أن الرياض مصممة على رفع أسعار النفط إلى المستويات التي تحقق لها عوائد أكبر خلال العام الجاري.

مقر منظمة أوبك في العاصمة النمساوية فيينا (Getty)

رؤية

تعزيز مكانة اليورو ومنافسة الدولار

موسى مهدي

وضعت مفوضية الاتحاد الأوروبي خطة متكاملة لتقليل اعتمادها على الدولار، وتعزيز مكانة العملة الأوروبية «اليورو» خلال الأعوام المقبلة. وربما ستطرح هذه الخطة التي كشفت عنها صحيفة « فاينانشيال» البريطانية مساء السبت، خلال الأيام المقبلة على الدول الأعضاء لمناقشتها ضمن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لبناء «الدولة الفيدرالية الواحدة» القادرة على اتخاذ مسار مستقل عن واشنطن في سياساتها المالية والنقدية والاقتصادية والدفاعية. وتسعى دول الاتحاد الأوروبي منذ سنوات للتخلص من سيطرة واشنطن على قراراتها، وتقليص هيمنة الدولار على تسوياتها التجارية وأدوات أصولها المالية من السندات والأوراق المالية، وتعزيز مكانة اليورو ليصبح عملة دولية منافسة للورقة الخضراء التي هيمنت على النظام النقدي العالمي منذ أفول شمس الإمبراطورية بعد الحرب العالمية الثانية، وصعود الولايات المتحدة لتصبح القوى العظمى القائدة لدول المعسكر الرأسمالي الليبرالي في مواجهة الإمبراطورية الشيوعية.

وقد ذاقت أوروبا خلال السنوات الأربع الماضية مرارات عديدة من سياسات الحظر التي نفذتها إدارة الرئيس ترامب بكثافة، وأدت إلى عرقلة تجارة دول الاتحاد الأوروبي مع العديد من دول العالم. كما أن هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي الذي أصبح «عملة العالم» بعد اتفاقية «بريتون وودز» في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، عرقلت مسار أوروبا المستقل، وأعاقت قدرتها على تبني سياسات مالية واقتصادية تتعارض مع واشنطن. ويلاحظ أن هيمنة الدولار على النظام النقدي والتسويات المالية الدولية زادت أكثر بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وسط تنامي وتوسع دول الاتحاد الأوروبي بعد انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد.

وعلى الرغم من الرغبة الأوروبية الجامحة في تعزيز مكانة أوروبا وموقع عملتها اليورو، ولكن العديد من الخبراء يرون أن الطريق لا يزال طويلاً أمام اليورو ليصبح منافساً للدولار، إذ إن نسبته من احتياطات البنوك المركزية العالمية من العملات الصعبة تتجاوز بقليل 20% مقارنة بالدولار الذي تبلغ نسبته أكثر من 60%. وقد ذاقت أوروبا الأمرين خلال السنوات الأربع الماضية من سياسات الحظر التي نفذتها إدارة الرئيس ترامب بكثافة، وأدت إلى ضرب مصالح أوروبا التجارية والنفطية. وحسب ما يرى استراتيجيون في السياسة النقدية، فإن أوروبا بحاجة إلى توحيد أسواقها المالية، وكذلك توحيد المعايير المالية والاندماج الحقيقي لجميع دولها في وحدة نقدية مثالية تشمل جميع دول الاتحاد الأوروبي، وليس فقط الدول الأعضاء، في منطقة اليورو.

وربما تكون خطوة تعزيز مكانة اليورو، خطوة أولية في استراتيجية بناء «أوروبا المستقلة»، وعادة ما يحتاج حدوث تغيير في كبير في النظام النقدي العالمي إلى حدوث أزمة ضخمة أو حرب عالمية، مثل ما حدث في الحرب العالمية التي أصبحت بعدها أميركا هي التي ستقود العالم الرأسمالي الليبرالي وليس بريطانيا.

وربما تكون بروكسل تفكر في أن تتيح كارثة كورونا الفرصة لصعودها إلى المسرح العالمي بعملة مهيمنة واقتصاد مؤثر ومنافس للاقتصادين الأميركي والصيني. ولدى اليورو فرصة أن الصين على الرغم من حجم اقتصادها الضخم وتجارتها الضاربة للدول الأخرى ليس لديها عملة دولية، إذ إن اليوان لم تتجاوز حصته في الاحتياطات الدولية نسبة 2,5%.

وتأتي خطة تعزيز موقع اليورو ومركزها الدولي في التجارة والاستثمار ضمن استراتيجية «أوروبا العظمى» كقوة ثالثة مستقلة ومتنافسة مع كل من الولايات المتحدة والصين وليس تابعة لواشنطن. وحلم الاستقلال الأوروبي عن واشنطن ليس جديداً، فقد وضع رئيس المفوضية الأوروبية الأسبق جان كلود يونكر في خطاب حال الاتحاد الأوروبي في سبتمبر من العام 2017 رؤية أوروبية لبناء الدولة الأوروبية الواحدة، التي ستؤسس لبناء دولة فيدرالية واحدة تضم 30 دولة، بدلاً من الاتحاد المرن القائم الآن بين دول الكتلة الأوروبية.

وفي هذه الرؤية سيتحول البنك المركزي من بنك لمنطقة اليورو التي تضم 19 دولة فقط حالياً من دول الاتحاد الأوروبي الـ27 إلى بنك مركزي لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما تضع تصورا لعملة اليورو لتصبح العملة الوحيدة لكل الدول الأعضاء. وبهذا التصور تتحول أوروبا من الاتحاد المرن إلى الاتحاد الفيدرالي الماثل القائم حالياً في الولايات المتحدة. وحسب «رؤية يونكر»، ستتحول الدول إلى ولايات، حيث بنى التصور الجديد على بناء دولة أوروبية واحدة ذات عملة واحدة، هي اليورو، ومعايير تجارية واحدة وجيش واحد وبنك مركزي واحد. كما تشتمل الرؤية الجديدة، إضافة إلى العملة الموحدة والبنك المركزي الواحد، على توحيد معايير الضرائب ونظم الضمان الاجتماعي.

ويلاحظ أن أوروبا أستبقت تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن بتوقيع اتفاقية استثمار مع الصين، وهي اتفاقية ربما لا ترق للرئيس بايدن، ولكن ربما تتخذها أوروبا منصة للضغط على واشنطن، خاصة ألمانيا التي عانت من سياسات وضغوط الرئيس المنتهية ولاية ترامب، وترغب في القول للإدارة الجديدة، إنها ترغب في علاقة يسودها نوع من التكافؤ والندية والتنسيق ولن ترضى بالتبعية. وهنالك خلاف كبير بين واشنطن وبرلين، في العديد من القضايا الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية وتضارب في المصالح. وتصاعد هذا الخلاف منذ صعود الرئيس دونالد ترامب للحكم في أميركا، وتبنيه لسياسات اقتصادية وتجارية انعزالية ومعادية للشراكة التجارية مع أوروبا. وبالتالي فإن اتفاقية الاستثمار التي أوروبا أخيراً مع الصين ربما ستعزز مكانة اليورو، وتشكل ضغطاً على الرئيس المنتخب بايدن للاستماع والتشاور مع دول الاتحاد الأوروبي، قبل الشروع في وضع أسس استراتيجيته الجديدة لمحاصرة التمدد الاقتصادي والتجاري الصيني.

وتجمع بينها عملة واحدة ومصرف مركزي واحد، ولكن لديها سياسات ميزانية ودفاعية مختلفة. ويُذكر أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حالياً، ليس بالضرورة أن تكون أعضاء في منطقة اليورو، وإنما لها حرية الاختيار.